النشرة الإعلامية لاتحاد المصدرين والمستوردين العرب - سورية

العدد ــ ٦

الافتتاحية

باتت نهاية الحرب الإجرامية التي شنها الغرب و بعض الدول العربية الممالئة له وشيكة ولاحت بيارق النصر في الأفق وذلك بفضل صمود شعبنا وقيادته الحكيمة و تضحيات قواته المسلحة الرائعة، وبدأت الأنظار تتجه إلى مابعد انتهاء الأزمة و تحقيق الإنتصار، هذا الإنتصار ليس فقط على شذاذ الآفاق من الخارج و المارقين من الداخل، ولقد جاد الرجال بدمهم كي يعبر النصر إلينا وإن النظرة ليس فقط إلى النصر الميداني الذي تحقق بل هناك نصر آخر ماكان لولا جهود جبارة من إقتصاد وطني ما كان ليتحقق لولا النصر الميداني رغم محاولات الإرهابيين إجباره على التراجع ومع ذلك فلقد ظل هذا الإقتصاد الوطني صامدا و داعما للشعب و للجيش ومع اشتداد الحصار الغربي الجائر على القطر العربي السوري بمختلف السبل و الوسائل و مع المضاربات الجائره على العملة الوطنية وممارسة أبشع أنواع الضغوط وأيادي التخريب الممنهج للبنى التحية و المرافق العامة و الخاصة والخدمات وكل مامن شأنه إفادة الدولة منها، ظل هذا الإقتصاد صامدا وهنا لابد لنا من أن ننظر بعين الإنصاف لإقتصادنا الوطني و التقدير له، فرغم سنوات الحرب القذرة لم تقصر الدولة في دفع رواتب و أجور عماله لا بل كانت زيادات دورية تأخذ بعين الإعتبار مستويات المعيشة و متطلبات تكاليفها ومع ازدياد تآمر القوى الغربية و عملائها في المنطقة على سعر الصرف ومحاولاتهم الحثيثة لإيصال سعر الصرف لمستويات تعجيزية فلقد صمدت العملة المحلية وتم إفشال خطواتهم في الكثير من الأحوال وتم لجم التضخم إلى حدود ممكنة وتم الحفاظ على الدعم الحكومي للسلع و الخدمات المقدمة لمواطنيها نحن الآن نرى الإقتصاد الوطني ينهض من جديد بصلابة قوية، فلقد تم تثبيت سعر الصرف تقريبا وبعد عودة الكثير من منابع النفط وحقول الغاز إلى حضن الوطن بفضل سواعد الجنود فإن الإقتصاد الوطني سيكون ما بعد الأزمة غير ما قبلها وهو سيكون اقتصاد قويا بالتأكيد مساعدا لإعادة الإعمار قو البناء و رافعا لزيادة الإنتاج و دوران عجلة التقدم و تعويض سنوات الأزمة وامتصاص الآثار السلبية للأزمة، إن روافع الإقتصاد الوطني بعد الأزمة مشجعة ولئن أثرت الأزمة في جوانب عديدة من الإقتصاد السوري فإن المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب-سورية يرى أن الإقتصاد السوري سوف يكون إقتصادا مختلفا ، و متجها نحو إقتصاد السوق المعقلن بمعنى أن لايقع الإقتصاد تحت وطأة التدخل الحكومي كليا إلا في الحدود التي يقتضيها التدخل كقضية سيادية للدولة و لا أن يقع في قبضة التجارة الحرة الإنفلاتية، نعم سيواجه الإقتصاد تحديات كثيرة ونحن على قناعة تامة بأن تضحيات الشعب السوري و قواه المسلحة لن تذهب هدرا و لسوف يعود القطر العربي السوري إلى تسنم دوره في المنطقة العربية والإقليمة و على الساحة الدولية خلافا لما راهن عليه الأرهابيون المتآمرن وإن المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب-سورية ظل خلال فترة الأزمة مواكبا لمسيرة الإقتصاد الوطني السوري، دارسا و ناقدا و ناصحا ، وكانت ثمراته طيبة، فلقد أسهمت مقالاته العلمية الصحفية في إنارة العديد من الجوانب المستترة و أضاءت العديد من الجوانب التي لم تنل حظها الكافي من الدراسة وإبداء الأراء الإقتصادية، نعم يفخر المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب-سورية بأنه لعب دورا إيجابيا وهاما في إنارة جوانب هامة أخرى ولقد انعكس ذلك على القرارات الإقتصادية المتتالية التي أصدرتها الجهات المعنية.

اعادة الإعمار متى تبدأ

دخلت الحرب القذرة على سورية والتي شنها الغرب وعملائه في المنطقة العربية والمارقين من ابناء الوطن دخلت عامها الثامن و القوات السورية البطلة تتصدى بكل اقتدار وصمود ، على مدار السنوات الثمان وبات الإجهاز على القوى الشريرة الحاقدة وقوى الطغيان قريبا جدا وباتت تباشير النصر تلوح في الأفق و بدأت التساؤلات تصدر من هنا و هناك وهي تنحصر في معظمها في نقطتين هامتين: متى يصار إلى البدء في عملية إعادة من جهة وكيف يتم تمويل هذه العملية والقطاعات التي يجب البدء بها وأولويات الحكومة السورية في ذلك،

والواقع إن كل هذه التسؤلات في محلها سيما وقد انعقدت مؤتمرات لذلك أكثر من مرة شارك فيها العديد من الدول و الشركات الهندسية و التجارية وشركات الإعمار مما يدل على اتساع رقعة الأمان في القطر العربي السوري وبدء التعافي في الإقتصاد السوري إيذانا ببدء اعادة الإعمار و بالطبع فإن عملية إعادة الإعمار حتمية و لابد منها ومهما كان الخراب كبيرا فإنه لايعقل أن يترك الدمار و الخراب الحاصلين بفعل الإرهاب، إلا أن السؤال الذي يطرح هو:

متى تبدأ عملية إعادة الإعمار أولا، و كيف تترتب أي من هي الجهات المنفذة وماهي مصادر التمويل والقطاعات ذات الأولوية، وعليه،

١- إن البدء بعملية إعادة الإعمار من المفروض أن تبدا حتما بعد توقف الحرب و بدء الإستقرارإلا أن من المفيد أن نشير هنا إلى أن بعض المناطق التي انحسر عنها الإرهاب و الإرهابيون بتضحيات الجيش العربي السوري البطل قد بدات فعلا ببدء عمليات إعادة الإعمار والبناء ولئن كان من المفترض أن تبدأ عملية إعادة اعمار شاملة و متكاملة يراعى فيها التخطيط الإقليمى والمكاني فأننا نرى أن لابأس بإعادة الإعمار في المناطق التي انحسر عنها الإرهاب وهذا يدل على حيوية الشعب ،

٢- إن عملية الإعمارالشاملة المتكاملة التي قلنا بضرورتها تكون عبر خطة إقتصادية متكاملة تأخذ بعين الإعتبار :

٢-١ إعادة المهجرين بفعل الإرهاب و تبعاته إلى منازلهم و بلداتهم التي هجروا منها

٢-٢ تأمين الحاجات الغذائية و الخدمات الأساسية

٢-٣ تأمين المرافق العامة والحيوية للمواطنين العائدين إلى أماكن سكنهم

٣- ومن ثم تبدأ عملية إعادة الإعمار وهنا نرى أن لابد من تحديد الأطر الرئيسة التي تتم العملية من خلالها والتي تشكل محاور أساسية تنطلق منها عملية إعادة الإعمار وهي:

٣-١ المحور الإداري: وهذا يتطلب معرفة الدور الذي يجب أن تضطلع به الدولة ومؤسساتها الرسمية والإمكانيات المتاحة لها والجهات والهيئات التحتية التي تتولى العملية تحت إشراف الدولة، أي أن الخيارات محددة سلفا وهي:

١- الدولة ومؤسساتها وهيئاتها الرسمية

٢- الهيئات المستقلة التي تعمل تحت اشراف الدولة

وإننا نرى أن ذلك يتطلب تحديد العنصرين السابقين:

أولا- تحديد الجهة العليا والتي من المفترض أن تكون مرجعا محليا لإعادة الإعمار و تولي عملية الإشراف من ألفها إلى يائها وهذه تتضمن حتما خلق الوحدات التحتية المناسبة لـ:

- حصر وتقدير الأضرار العامة
- حصر البنى التحتية المتضررة
- تأمين التمويل اللازم

ثانيا- تأمين الخبراء و الكوادر البشرية المحلية من ذوي الكفاءة

٢-المحور الإقتصادي: يعتبر هذا المحور هاما في مرحلة إعادة الإعمار ومن ثم فمن المفيد تناول النقاط المتكاملة مع بعضها البعض وهي:

- تحديد الوضع الإقتصادي و المالي الحاليين – أي الواقع الراهن – وهنا نتناول القطاعات الإقتصادية المتضررة و التكاليف المتوقعة لها وهي قطاعات: التعليم/الصحة/الخدمات و المرافق العامة/البنى التحتي/الطاقة
- تحديد الوضع الإقتصادي المتوقع بعد إعادة الإعمار وعودة الإستقرار وهي القطاعات التي يجب إحيائها مثل: العقارات/القطاع الصناعي/الخدمات النقل/الإتصالات/الزراعة/الخدمات المالية

ولابد هنا من إيراد المؤشرات الإقتصادية في قاعدة معلومات دقيقة وإقامة نظام معلوماتي دقيق يسهم في العملية

٣- المحور السياسي: ونقصد هنا بهذا المحور الجهة المرجعية العليا في الدولة والتي يفترض فيها تحديد السياسة العليا للهيئة التنفيذية و المستقبلية لما بعد إعادة البناء كما يفترض فيها إصدار الصيغ التشريعية اللازمة للعملية الإعمارية

مستلزمات إعادة البناء

إن عملية إعادة بناء وإعمار ما دمره المجرمون ليس بالعملية السهلة والبسيطة حتى وإن توفرت الميزانيات اللازمة ، و في رأينا فإن عملية إعادة الإعمار مشروع ضخم لابد من توافر الأسباب و المقومات اللازمة لإنجاحه وكأي مشروع إقتصادي لابد من المرور بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى –

وهي المرحلة الهامة و الحساسة جدا في نفس الوقت، ولايمكن التوغل في أساسيات إعادة الإعمار قبل :

= دراسة الوضع الحالي على الأرض إقتصاديا و إعماريا، إن ذلك يعني دراسة الوضع الراهن على الأرض مبتدأة بعملية مسح شامل لكل من الأضرار الحاصلة من جراء التدمير الذي سببه المخربون من دمار للبنى التحتية و القطاعات الأخرى إن في الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو السياحة وعلى المستويات المختلفة وبنتيجة المسح يتم:

١- تجميع البيانات التي تخص ما ذكر أعلاه ومن ثم يصار إلى فرزها حسب القطاعات المتضررة

٢- تقييم البيانات المجمعة و التحقق من مدى صحتها و معالجتها لغاية إيصالها إلى مرحلة البيانات الصحيحة و النقية.

٣- تحليل البيانات بعد و صولها إلى مرحلة المعلومات

٤- تصميم الجداول المطلوب استخراجها وفق الطلب حسب الحاجة إ:

- إن حسب القطاعات المتضررة
- مناطق التضرر
- أولويات البدء بمناطق إعادة الإعمار
- مصادر التمويل
- الجهات التي ستتولى إعادة الإعمار
- غيرها من المعايير المستجدة عند الدراسة الأولية أو أثناء المسح

٥- وضع نظام معلوماتي متكامل يخدم الأغراض السابقة

المرحلة الثانية ــ

وهي المرحلة التنفيذية ونخرج بنتيجتها:

- صورة المقترحات المبدئية لعملية إعادة الإعمار
- صورة الخيارات المتاحة أمامنا
- صورة البدائل المرافقة

القطاعات التي طالها التدمير.

لم يترك الإرهاب قطاعا هاما و حيويا في القطر العربي السوري إلا وقام بتدميره ولم يستثن شيئا من ذلك حجرا كان أم بشرا فلقد كان التدمير ممنهجا وعن سابق قصد و تصميم خلافا للحروب المعروفة في التاريخ التي كانت تستهدف بالأساس المقاتلين و تتجنب التعرض للمدنين ما أمكن و حتى إن كانت الحروب السابقة تتناول المدنيون فإن ذلك لا يجوز أن يتكرر في الأوقات الحديثة فلقد تطور الفكر البشري و تطورت الإنسانية و لم يعد مقبولا إزهاق أرواح المدنيين وإلا فما الفائدة من تقدم الأزمان دون

تقدم الفكر الحضاري و لئن كانت هذه الحرب الشرسة التي شنها الغرب على القطر العربي السوري بكل الحقد و الغل الموجود لدى الإرهابيين تجاه الشرق عامة و تجاه سورية خاصة تجلت بالتدمير الكامل و الشامل لكل ما طالته يد الغدر و الخيانة مستعينين بأوباش العام و مارقي الداخل فإن أهم القطاعات التي شملها التدمير:

١- قطاع التعليم، فلقد كان هذا القطاع من أكبر القطاعات المتضررة من الحرب القذرة ، إذ قام الإرهابيون بتدمير المدارس عن قصد و سابق تصميم حتى أن المدارس التي سلمت من تدميرهم تم استخدامها كمقار لإجرامهم و مجرميهم، و بلغ عدد المدارس المتضررة أكثر من ٢٠٠٠ مدرسة بالإضافة إلى المراكز التربوية و التعليمية و الثقافية و التدريبية و الحضارية وتم تشريد مئات الآلاف من الطلاب و الدارسين و المتدربين وبالإمكان تصور مبلغ الدمار الحاصل و المبالغ اللازمة لترميم و إعادة إعمار هذه المدارس و تجهيزاتها.

٢- الطاقة: لم تكن مصادر الطاقة الكهربائية و الشبكات و المولدات التي دمرها الإرهاب بأحسن حال من التعليم فلقد كان هؤلاء الأوغاد يخربون شبكات الطاقة و النقل الكهربائي لإغراق البلاد في الظلام عن عمد من باب الضغط على الحكومة وإنفاقها و موازناتها

٣- الصحة: أما المشافي والمستوصفات و المراكز الصحية التي تدمرت تماما أو خرجت من الخدمة فهي كثيرة جدا حتى أن أفضل المشافي في الشرق الأوسط كمشفى الكندي في حلب و المشافي التخصصية الأخرى لم يتم الإكتفاء بتدميرها بل تم نهب و سرقة معداتها والأدوية الموجودة فيها و المعدات الطبية و الأجهزة الحيوية المتممة لها والتي وجدت معظمها في مقار الإرهابيين عند تحريرها.

٤- الإسكان، وكما القطاعات المذكورة أعلاه ، لم يتوان الإرهابيون عن تدمير الأماكن السكنية و قصفها بأدوات الحرب التي زودوا بها من الغرب محدثين أضرارا بالغة بالمساكن و تهجير ساكنيها قسرا و الإستيلاء عليها بما فيها.....

٥- الطرق و الجسور و المباني العامة و الخدمية و السكك الحديدية، و هذه لم تسلم أيضا من بطش هؤلاء الإرهابيين فلقد كانت هذه من أولى أهدافهم التخريبية لشل المواصلات وتقطيع أوصال الدولة ما أمكن

٦- المصانع و المعامل على إختلاف أنواعها، حيث تم تدميرها ولم يتم تدميره تم تفكيكه و تهريبه إلى البلدان المجاورة

بالإضافة إلى الكثير من البنى التحتية الأخرى كمصافي النفط و الغاز و محطات توليد الكهرباء ووسائل النقل البري و الجوي

مصادر التمويل:

إن الحديث عن إعادة الإعمار- البناء – بدون الإعداد الكامل و معرفة مصادر التمويل المالي قد يبدو نظريا، إذ لا يعقل إن تتم عملية إعادة الإعمار بدون توفير المال اللازم، إن المبالغ المقدرة مبدئيا لعملية إعادة الإعمار تقدر بحوالي ٢٠٠ مليار دورلارا

أميركيا على الأقل ومن ثم فإن أهم المصادر اللازمة لتأمين هذه المبالغ في نظرنا تأي :

١- مصادر محلية – الدولة – ذاتها ومن مؤسساتها و إيراداتها الذاتية، ذلك من المصارف المحلية و سندات حكومية يمكن طرحها على الإكتتاب العام بالعملة المحلية / استعادة الرساميل السورية المهاجرةألى البلدان المجاورة و دول الخليج خاصة الإمارات و أوربا و مصادر خارجية:

٢-١ أن أهم المصادر الخارجية يمكن أن تكون مصارف أجنبية صديقة و على وجه الخصوص بنك التنمية الذي أسسته دول البريكس(روسيا- الصين-الهند- البرازيل- جنوب أفريقيا)

٢-٢ المصارف الروسية و الإيرانية و البنك الآسيوي للاستثمار

٢-٣ طرح سندات للخزينة للاكتتاب العام في الأسواق الدولية بالعملة الأجنبية، إلا أن هذا المصدر يتوقف على مدى تجاوب الأجانب معنا،خاصة أن الطرح المبدئي كان " إعادة الإعمار يجب أن تتم بأيد الأصدقاء و نظن أن الدول الأوربية الغربية خاصة تعتبر نفسها صديقة لسورية و هي التي مولت الإرهاب و شجعته منذ البدايات الأولى

٢- الإستثمارات الأجنبية، وهي تعد من أحد أهم مصادر التمويل في عملية إعادة البناء و التعمير، و رغم أن الاستثمارات لازالت متواضعة عمليا بفضل إرهاصات الأزمة التي عصفت بالبلد فإننا نعتقد أن البدء بإعادة الإعمار و الإستقرار سوف يساعد و يشجع الكثير من الإستثمارات للاسهام في العملية،

ولا شك أن هذا يستدعي وجود قانون استثمار مناسب و هذا ما تقوم به الحكومة حاليا، هذا وإن من المتوقع أن يعقد مؤتمر كبير للاستثمار يعقد في دمشق على أرض المعارض في شهر تشرين الأول لقادم سوف يسهم إلى حد كبير في الجهود المبذولة لبناء الوطن و إعادة الإعمار

الاقتصاد الوطني ما بعد الأزمة

نعم أشرفت الحرب القذرة على سورية على الإنتهاء وعما قريب سوف تشرق شمس دمشق ساطعة رائعة من جديد ولكن دون إرهابيين أو عملاء مارقين ولسوف نشهد ورشات عمل كبيرة تسهم في بعث الحياة من جديد وإعادة البناء و الإعمار وإعادة عجلة الإنتاج لتخلق واقعا إقتصاديا جديدا مبشرا بعودة روح التقدم و الإزدهار و التحديث من جديد ولئن أجبرت الظالمة هذه على تراجع الإقتصاد السوري بنسبة كبيرة بفعل التدمير الممنهج الذي مارسته العصابات الإرهابية لكل مقومات الإقتصاد و الحياة المعيشية للمواطن و البنى الأساسية للدولة من:

= مواد أولية و غذائية

= مصانع و معدات إنتاجية

= آبار نفط و غاز

= مناجم و معادن

= جسور و طرق و شبكات حديدية

= شبكات نقل الطاقة

= وسائل الإتصالات

= وسائل النقل البري و الجوي

و رغم الصورة المؤلمة و المعوقات الكبيرة التي تسبب بها الإرهابيون فإن عجلة الإنتاج و إعادة البناء بدأت تدور من جديد حتى قبل الإنتهاء من الحرب و ذلك حال انتهاء الجيش من تطهيرالمناطق التي طالها الإرهاب و الدمار و استعادت المدن الرئيسة فيها التي طالما جال فيها الإرهابيون الأوغاد بدعم من الغرب و عملائه في المنطقة ، استعادت دوراتها الحياتية ولو بشكل متوسط و قدمت الدولة التسهيلات الممكنة لمتعامليها و مدينيها للوقوف على أقدامهم مرة أخرى و إن المكتب الإقليمي يتوقع أن يكون الإقتصاد الوطني في القطر العربي السوري بعد الأزمة غير قبلها و يتوقع المكتب أن تجاوز الأزمة سوف يخلق لإقتصادا جديدا قادرا على إعادة استنهاض الإقتصاد الوطني من جديد بمختلف مجالاته،

و إن المكتب يرى أن الشكل العام للاقتصاد الجديد قد يكون مغايرا لما عليه أثناء الأزمة، إذ من المعروف أن الأزمة فرضت شروطها القاسية على الإقتصاد الوطني و بانتهاء الأزمة يفترض أن تكون هذه الشروط قد تغيرت و بالتالي فإن الإقتصاد الوطني ما بعد الحرب قد يكون مزيجا من توليفة جديدة تتضمن تدخلا حكوميا محدودا في رسم السياسة الإقتصادية للدولة مع انفتاح إقتصادي كبير يأخذ في أبعاده متطلبات الطبقة الوسطى و مادون لتحقيق التوازن و العدالة الإجتماعية التي طغت عليها الروح الإستغلالية بفعل تجار الأزمات الموجودون في كل عصر و أوان و في كل البلدان

وذلك نتيجة متوقعة لمفرزات الأزمة التي عصفت بالبلاد و بنتيجة الدراسات الإقتصادية التي يفترض أن تتم وفق المعطيات الواقع الجديد و معطيات انتهاء الأزمة و يرى المكتب أن تثبيت سعر الصرف في مستوى معقول يكون حافزا مهما جدا غي تقوية الإقتصاد الوطني الجديد والذي سوف ينعكس على قوة العملة المحلية و زيادة الإنتاج ومن ثم عائدات التصدير و زيادة الناتج المحلي فالدخل القومي و انتعاش المكونات الإقتصادية الزراعية و الصناعية و إن المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب – سورية يرى أن القطر العربي السوري يجب أن يبدأ بعد الأزمة مباشرة الولوج إلى عصر الإقتصاد المعرفي و المعلوماتي واستدراك سنوات التأخير التي تسبب الإرهابيون به

آثار الحرب التدميرية

تعتبر الحروب كوارث كبيرة و خطيرة على كل الأطراف و لئن كان البعض يستسهل البدء بالحرب إلا أن الآثار التدميرية لها قد تمتد لعقود من الزمن و لسنا هنا بصدد مناقشة منطق الحرب و تبريراتها المعلنة من هواة الحروب خاصة الولايات المتحدة و عملائه في مختلف أنحاء العالم ومنها المنطقة العربية ، إلا أننا نود التعرض للأثار التدميرية للحرب و النتائج الغير طبيعية على مفرزاتها، و إن أهم هذه الآثار في نظر المكتب الإقليمي لاتحاد المصدرين و المستوردين العرب-سورية تقع فيما يلي:

أولا - الأثر الاقتصادي:

يرى المكتب في هذه النقطة أن الحرب قد تسببت في إحداث تدمير هائل في على مختلف الصعد و القطاعات الاقتصادية المختلفة، وعليه، فعلى صعيد :

= المشاريع الخاصة فقد باتت شبه مشلولة بفعل الإرهاب و أصبحت مربكة للبلاد و العباد و باتت عملية الإنتاج في هذه المشاريع شبه متوقفة وبالتالي أثر ذلك على تراجع النمو الاقتصادي وتقلص الناتج الوطني ومن ثم تراجع الدخل القومي مما اضطر الدولة لتلافي :

- الوصول إلى خط الفقر نتيجة تراجع الدخل الفردي وتدهور المستوى المعاشي للأفراد نتيجة انخفاض القوة الشرائية
- التصدي للأسواق الجانبية غير الشرعية لعدم تشكل إقتصاد ظل غير مدروس
- زيادة التضخم السعري و المالي السلبي،

= الصناعة، و قد تراجعت أيضا بفعل الإرهاب بتراجع العملية الإنتاجية و الحصار الغربي الجائر الذي فرض من الغرب و عملائه بالتزامن مع العمليات التخريبية التي استهدفت أدوات الإنتاج و التصنيع وحتى المواد الأولية و تناقص قوة العمل و تناقص أعداد الحرفيين المهرة و تزايد العاطلين عن العمل وزادت و تيرة الإستيراد و الإستهلاك مما اضطر الدولة لزيادة للبحث في البدائل الفعالة لإيجاد الحلول المناسبة للمواضيع التي تخص العملية الصناعية المساعدة على التصدير واوعدم توقف عجلة الإنتاج

= الزراعة، إن استمرار الإعتداءات قيام العمليات الحربية أسهم في تقييد عمليات الاستصلاح و تراجع الزراعات الاستراتيجية كالقمح وانحسار البعض الآخر كالقطن و الصناعات الغذائية وقد استتبع ذلك :

- محاولات جدية لزيادة الرقعة الزراعية و تشجيع الزراعات الغذائية
- تشجيع الثروة الحيوانية واللإستغلال الأمثل للاراضي الزراعية
- الحفاظ على الزراعات الإستراتيجية .
- تشديد البحوث الزراعية وتجديد أدوات الإنتاج الزراعي

= الحركة التجارية: و قد تأثرت بالتأكيد بالحرب و لئن استمرت الحركة التجارية رغم الحرب الشرسة التي شنها الإرهابيون على القطر العربي السوري فإنها شكلت عبئا كبيرا على البلد و المواطنين الذين عانوا من ارتفاع أسعار السلع المستمر، مما أجبرب الدولة على:

- في مراقبة الأسواق
- تحديد تكاليف الإنتاج و اسعار المواد الأولية اللازمة للانتاج
- لجم التضخم ما أمكن بمراقبة سعر الصرف و حركة الأسعار و حركات تداول السلع
- أمتصا البطالة ما أمكن و زيادة قوة العمل

ثانيا- الأثر العمراني:

إن الآثار العمرانية قد طالت :

= المباتي العامة و الخاصة والمباني السكنية

= المرافق العامة من مشافي و مستوصفات و مدارس ومصحات

= البنى التحتية كالجسور و الطرق و السكك الحديدية و المطارات تماما كما فعل الإرهابيون في سورية ولقد على الدولة :

- أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الممتلكات العامة و الخاصة ، خاصة المرافق الحيوية التي اضطرت الدولة لتشديد الحراسات عليها وخصيص الميزانيات المناسبة للتعويض ماتضرر منها على وجه السرعة و ذلك للحفاظ على عجلة الحياة اليومية في البلد وتجنب التوقف في المفاصل التي تناولها التخريب
- إعادة بناء البنى التحتية في أقرب الفرص للحفاض على استمرارية أدائها و خدماتها .

ثالثا: الأثر الثقافي، و يتمثل الأثر الثقافي في:

- تدمير الشواهد والآثار الحضارية و التراثية وفقا لمنطق عقلي متخلف و متحجر لهؤلاء الإرهابيين لاينم إلا عن جهالة وأحقاد دفينة لديهم تجاه الحضارة و الإنسانية و البشرية
- تدمير المدارس و المراكز الدينية و الثقافية و الجامعات و مراكز البحث العلمي و اغتيال العلماء و المثقفين و الكتاب و أرباب الشعائر الدينية المتنورين، و لقد قامت الدولة باتخاذ الإجراءات الخاصة و المناسبة للحفاظعل المعالم الحضارية و التراث الثقافي وذلك ب:
- باسيجاد السبل الكفيلة بعدم وصول الإرهابيين إلى تلك الأماكن و تشديد الحراسات عليها ما أمكن

- تخصيص الموارد المالية المناسبة لذلك،
- تخصيص الموارد البشرية اللازمة لذلك

رابعا : الأثر السياسي و يتمثل في :

- الإرتباك الذي تسببه الحروب للدول و المواطنين
- التشتت الفكري و الإعلامي
- عدم الإستقرار
- ضعف الأداء الحكومي